



الرضا السكني في مدينة الحديدة بالجمهورية اليمنية*

د. محمد طاهر اليوسف**

أ. ياسر محمد شعبان***

ملخص:

يمثل المسكن إحدى الحاجات الأساسية التي لا غنى للإنسان عنها، فهو ليس مكاناً للسكن فقط، بل مكان للسكنية والاستقرار، وشعور الفرد بالخصوصية والراحة النفسية، كما أنه مجال للاستثمار، وسلعة اقتصادية، وهو قضية تصميم وبناء، ورمز للموضع الاقتصادي والاجتماعي لسكانه؛ لذلك ليس غريباً أن يتعدد المهتمون به من مسؤولين وأكاديميين. ولقد شهدت المدن الرئيسية في الجمهورية اليمنية نهضة عمرانية، وزيادة سكانية مطردة، مصحوبة بالكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية؛ هذه النهضة أدت إلى زيادة الطلب على التوسع في بناء الوحدات السكنية كي تتناسب مع الزيادة السكانية، ومن المتوقع أنه مع التطور الحديث في عملية البناء والهندسة المعمارية، واتساع الحاجات السكنية أن تتباين رؤية السكان لمسكنهم الحالية، ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم السكنية. ونظراً للأهمية العملية والنظرية لدراسة الرضا السكني، ولعدم وجود دراسات سابقة تناولت كيفية تقييم السكان لمسكنهم في المدن اليمنية، مقارنة بالعديد من المدن العالمية والعربية التي أجريت فيها مثل هذه الدراسات، برزت العديد من التساؤلات البحثية المتعلقة

* يتقدم الباحثان بالشكر والعرفان لمركز بحوث كلية الآداب ولعمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود على تمويلها هذا البحث.

** أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

*** طالب دراسات عليا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بالرضا السكني التي لا نملك الإجابة العملية الدقيقة عنها؛ لذلك هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الرضا السكني في مدينة الحديدة، وتحليل تباين المكان، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وتبعاً لذلك تمت مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة، مع صياغة عدد من الأسئلة البحثية؛ وللإجابة عن هذه التساؤلات تم جمع بيانات من عينة ممثلة قوامها (٦٩٠) رب أسرة، تم اختيارهم عشوائياً، وذلك بواسطة استبانة أعدت لهذا الغرض، كما تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لوصف وتحليل بيانات الدراسة واستخراج نتائجها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه ليس هناك فروق إحصائية بين سكان المديريات الثلاث التي تقسم على ضواها مدينة الحديدة إدارياً (الحوك، والحالي، والميناء) من حيث مستوى الرضا السكني، كما أن للحركة المستقبلية والانتقال السكني، وللخصائص الاقتصادية للأسرة، ولعمل رب الأسرة علاقة إحصائية بالرضا السكني، كما دلت النتائج على وجود علاقة إحصائية بين عدد من خصائص المسكن كملكية المسكن، ومدة السكن فيه، ودرجة التزاحم، وسعة المنزل، بالرضا السكني، وتتفق هذه النتائج - إلى حد بعيد - مع ما وجدته العديد من الدراسات السابقة. واختتمت الدراسات بعدد من التوصيات العلمية والعملية.

أولاً - مقدمة:

يمثل المسكن إحدى الحاجات الأساسية التي لا غنى للإنسان عنها، والمسكن من النعم التي من الله على عباده بها، حيث قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ (النحل جزء من آية ٨٠).

ولقد تميز مسكن الإنسان في بداية العصور التاريخية ببساطته؛ لأن الإنسان يقوم ببناء مسكنه بنفسه من المواد المتوافرة في بيئته كالخشب، والطين، والحجر، ثم تطورت المساكن بتطور البشرية على مر العصور، وتقدمت وسائل البناء، والمواد المستخدمة في البناء كالخرسانة المسلحة والألواح الزجاجية المتينة، وما صاحب ذلك من أنظمة وقوانين تتعلق بالبناء.

ولم يعد المسكن مكاناً للسكن فقط، وإنما هو مكان للسكنية والاستقرار، وشعور الفرد بالخصوصية والراحة النفسية، وتنعكس آثار ذلك على حياة الفرد الصحية والاجتماعية، ويمكن القول إن فقدان الفرد للمسكن المناسب الذي

يضمن راحته وراحة عائلته، هو بداية لحلقة كبيرة من المشكلات المرتبطة بحياة الفرد، ما يدل على الأهمية الكبيرة التي يحظى بها توافر المسكن الملائم للفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه، ونتيجة لذلك تعددت تصاميم المساكن واختلفت مواد البناء، واتسعت أحجامها؛ لكي تلبي حاجات الناس، وترضي أنواقهم المختلفة (تنباكجي، ١٩٩١، ص ٣).

وليس هناك من شك في أن المسكن متعدد الخصائص، فهو ليس فقط مقراً للسكن؛ بل هو أيضاً مجال للاستثمار، وسلعة اقتصادية في السوق السكنية، وهو قضية تصميم وبناء، ورمز للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكانه، وملكيته تستهلك جل مدخرات الفرد المالية؛ لذلك ليس غريباً أن يتعدد المهتمون به من مسؤولين وأكاديميين، لاسيما في المدن المعاصرة سريعة النمو.

ويمكن القول إنه مع زيادة عدد السكان في بعض مدن اليمن - نتيجة للزيادة الطبيعية (زيادة المواليد على الوفيات) والهجرة الداخلية المتجهة لهذه المدن - أصبحت الحاجة ماسة لزيادة المساكن التي تستوعب هذه الزيادة السكانية؛ وكالعديد من المدن في الدول النامية التي تشبه أوضاعها الاقتصادية الوضع الاقتصادي المنخفض نسبياً في اليمن، فإنه من المتوقع ألا تلبي الزيادة في المساكن احتياجات السكان في المدن اليمنية، ومن المتوقع أن يكون لهذا النقص أثره على المساكن الحالية من حيث التكس السكاني فيها من ناحية، ومن عدم استجابتها للتوسع لقدمها من ناحية أخرى؛ مما قد يؤدي إلى اختلاف في رؤية السكان لهذه المساكن، ومن ثم تباين تقييمهم أو مدى رضاهم عنها.

ولقياس الرضا السكني أهميته العملية والعلمية؛ لارتباطه بالمسكن وبجوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والتصميمية المعمارية، فهو مجال لاهتمام المهندسين المعماريين، ومخططي المدن، والمسؤولين عن السياسات السكنية والسكانية، كما أنه مجال دراسي لعدد من العلوم المختلفة كعلم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والجغرافيا، والهندسة المعمارية وغيرها؛ ولذلك تسعى

هذه الدراسة إلى تعرف تقييم سكان مدينة الحديدة - كمثال للمدن اليمنية سريعة النمو - لأوضاعهم السكنية.

ثانياً - موضوع الدراسة وأهميته:

يتمثل موضوع هذه الدراسة في تعرف مدى الرضا السكني لسكان مدينة الحديدة بالجمهورية اليمنية، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، والرضا السكني: تعبير يطلق على مشاعر وآراء السكان تجاه مساكنهم، ومدى تلبية هذه المساكن لاحتياجاتهم الأسرية، وأوضاعهم الاجتماعية، والاقتصادية.

وتبرز أهمية موضوع الدراسة في أنها تنبع من أهمية المسكن في حياة الإنسان، إذ إن الفرد يقضي أوقاتاً طويلة فيه، والمسكن هو المكان الذي يشعر الإنسان فيه بالخصوصية والراحة النفسية، كما أن له أثراً من الناحية الصحية، فقد دلت الدراسات على وجود علاقة بين انتشار بعض الأمراض الصحية، والنفسية، والاجتماعية، التي عادة ما تصاحب الظروف السكنية غير الصحية وبين المساكن التي يعيش فيها الإنسان (سعيد، ١٤٠٦هـ، ص ٢٤)؛ لذلك ليس غريباً أن تتزايد الدراسات التي تعنى بالتعرف على تقييم السكان لمساكنهم.

وتتضح أهمية الموضوع أيضاً في اعتبار الرضا السكني أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم السكان لمساكنهم وبيئاتها، كما يمكن اعتباره مؤشراً لعدد من الخيارات التي ربما تتخذها الأسرة في حالة عدم رضاها عن مسكنها، كإجراء التعديلات على المسكن، أو الانتقال إلى مسكن آخر، على اعتبار إحساسهم بأن المسكن المتوافر لهم لا يلبي رغباتهم ولا يرضي طموحهم؛ ولذلك نتأجه تهم شريحة كبيرة من السكان والمسؤولين على حد سواء.

وكما يتضح لاحقاً من خلال مراجعة الدراسات السابقة، كثرة الدراسات التي تناولت موضوع الرضا السكني (Residential Satisfaction) على مستوى العالم، إلا أن مثل هذه الدراسات قليلة جداً على مستوى العالم العربي، ولاسيما في المدن اليمنية على وجه الخصوص، حيث لم يعثر الباحثان على أي دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع؛ لذلك يمكن اعتبار هذه الدراسة فاتحة لدراسات

مشابهة في هذه المدن اليمنية الأخرى، ويمكن اعتبار هذه الدراسة - أيضاً - إضافة لبعض الجهود البحثية القليلة التي تناولت الرضا السكني في بعض المدن في الدول العربية، وتعرف مدى التشابه والاختلاف بينها وبين المدن اليمنية؛ لاسيما أن بعض الدراسات أشارت إلى احتمالية وجود بعد حضاري (أي اختلافات بين المجتمعات) في كيفية تقييم السكان لمساكنهم، وفي نوعية العوامل المؤثرة على هذا التقييم.

ثالثاً - مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

أ - مشكلة الدراسة:

شهدت المدن الرئيسية في الجمهورية اليمنية - ولا تزال - نهضة عمرانية، وزيادة سكانية مطردة مصحوبة بالكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. هذه النهضة أدت إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحاجة إلى المزيد من التوسع في بناء الوحدات السكنية كي تتناسب مع الزيادة السكانية.

ولقد كان للزيادة السكانية المستمرة في المدن، ولخروج عدد من الوحدات السكنية القديمة من رصيد المساكن؛ إما لعدم صلاحيتها للسكن وإما لإزالتها نهائياً، أن برزت مسألة بالغة الأهمية؛ وهي عدم تناسب الطلب على الوحدات السكنية مع المعروض منها في سوق العقار، فالزيادة في عدد الوحدات السكنية الحديثة (سواء أكانت المساكن المستقلة أو الشقق السكنية في العمائر متعددة الأدوار) أقل بكثير من عدد الوحدات السكنية لمواجهة الطلب، ومن الملاحظ ميدانياً أنه لا تزال البيوت القديمة والشعبية تمثل غالبية المساكن في مدينة الحديدة، ومن المتوقع أنه مع التطور الحديث في عملية البناء والهندسة المعمارية، واتساع الحاجات السكنية، أن تتباين رؤية السكان لمساكنهم الحالية، ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم السكنية.

ونظراً للأهمية العملية والنظرية لدراسة الرضا السكني، ولعدم وجود دراسات سابقة تناولت كيفية تقييم السكان لمساكنهم في المدن اليمنية، مقارنة

بالعديد من المدن العالمية والعربية التي أجريت فيها مثل هذه الدراسات؛ نظراً لذلك، تبرز العديد من التساؤلات البحثية التي لا نملك الإجابة العملية الدقيقة عليها، فمنها - على سبيل المثال - كيف يقيم سكان مدينة الحديدة مساكنهم؟ وما مستوى رضاهم عن مساكنهم؟ وما العوامل المؤثرة في الرضا السكني؟ وهل يتباين الرضا السكني داخل مدينة الحديدة المكونة من عدد كبير من الأحياء والمديريات؟ وهل هناك اختلاف (أو تشابه) في مستوى الرضا السكني بين مدينة الحديدة وبين ما وجدته الدراسات السابقة في مدن عالمية وعربية أخرى؟

ب - أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يأتي:

- ١ - تعرف مستوى الرضا السكني وتباينه المكاني في مدينة الحديدة.
- ٢ - تحديد العوامل المؤثرة على مستوى الرضا السكني في مدينة الحديدة.

ج - التساؤلات البحثية:

ولتحقيق الهدفين السابقين تم وضع التساؤلات البحثية الآتية:

- ١ - ما مستوى الرضا السكني لسكان مدينة الحديدة؟ وهل هناك تباين مكاني بين مديريات مدينة الحديدة من حيث مستوى الرضا السكني؟
- ٢ - ما العوامل المؤثرة إحصائياً على مستوى الرضا السكني في مدينة الحديدة؟
 - هل لخصائص السكان (السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية) تأثير إحصائي على مستوى الرضا السكني؟
 - هل لخصائص المسكن (نوع المسكن، وحجم المسكن، وملكية المسكن، ومدة السكن في المسكن) تأثير إحصائي على مستوى الرضا السكني؟
 - هل لحركة الانتقال السكني تأثير إحصائي على مستوى الرضا السكني؟

- هل لمستوى الرضا عن الحي الذي يقع فيه المسكن تأثير إحصائي على مستوى الرضا السكني؟

رابعاً - الدراسات السابقة:

تبعاً لتصنيف ودمن وأندرسن (Weidemann and Anderso, 1985) يمكن وضع الدراسات التطبيقية للرضا السكني في مجموعتين رئيسيتين، هما: المجموعة الأولى التي تعاملت مع الرضا السكني كمتغير مستقل (Independent Variable)، أو كمتغير وسيط (Interval Variable) يؤثر على حركة الانتقال السكني، المتغير التابع أو المعتمد (Dependent Variable)، ومن أمثلة هذه المجموعة دراسة سبير (Speare, 1974)، ودراسة آل الشيخ (١٩٨١)؛ أما المجموعة الثانية فهي التي تعاملت مع الرضا السكني كمتغير تابع، وحاولت البحث عن العوامل المؤثرة فيه، كدراسة ديفز وديفز (Davis and Fine-Davis, 1981)؛ ودراسة القباني (Al-Gabbani, 1984).

وبناءً على أهداف هذه الدراسة فإن مراجعة الدراسات السابقة سوف تقتصر على المجموعة الثانية من الدراسات التي تعاملت مع الرضا السكني كمتغير تابع.

١ - الرضا السكني في بعض المدن غير العربية:

تعد الدراسة التي قام بها مارنز وروجرز (Marans and Rodgers, 1975) من أوائل الدراسات التي تناولت الرضا السكني، فقد حاول الباحثان وضع نموذج للرضا السكني والعوامل المؤثرة فيه، كالأمن والنظافة، إلى جانب الخصائص الفردية للأشخاص الذين يعيشون داخل البيئة، كما أرجع النموذج الاختلاف في تقييم الأشخاص لمساكنهم إلى التباين في الخصائص الفردية، ومعايير المقارنات الذي يتضمن مستوى التوقعات - أي ما يتوقعه الساكن مقابل ما دفعه من مبالغ مالية، كما أن سكن الأقارب والأصدقاء يعد من ضمن ما يؤثر في الرضا السكني، وبينت الدراسة أن الخصائص الفردية للمساكن مثل الخصائص الاجتماعية والديموغرافية تؤثر في الرضا عن المسكن بطريقة

مباشرة، وتؤثر بطريقة غير مباشرة على الرضا الخاص بالبيئة السكنية، وأوضحت الدراسة أن خصائص الوحدة السكنية (شكل المسكن، العوازل، التهوية، والإضاءة) تؤثر في الرضا السكني.

ووجد كلٌّ من ديفس وفين ديفس (Davis and Fine-Davis, 1981) في دراستهما عن الرضا السكني في أيرلندا أن هناك عدداً من المتغيرات ذات العلاقة بالرضا السكني، ومنها: ملكية المنزل ونوع المسكن، وعدد غرف النوم، ووجود المطبخ، ودورات المياه، ونوعية الجيران، والقرب من الأقارب والأصدقاء، وأحوال الطرق. ولقد تم استخدام معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين الرضا ومتغيرات المسكن، والعلاقة بين الرضا العام ومتغيرات المجاورة السكنية. واستنتجت الدراسة أن معظم السكان راضون عن مساكنهم، وإن وجد تفاوت في مستويات الرضا بينهم، وبينت الدراسة أن أقوى المتغيرات تأثيراً على الرضا هما: الدخل، والعمر، حيث إن الأغنياء وكبار السن هم الأكثر رضا عن حالة المساكن التي يعيشون فيها، وإن أغلب المتغيرات المرتبطة بالمسكن والجوار لها علاقة بمستوى الرضا العام.

ومن ضمن الدراسات التي تناولت الرضا السكني دراسة فرايد (Fried, 1982)؛ حيث وجد أن القناعات الشخصية أهم المتغيرات الرئيسة التي تسهم في الرضا السكني، والرضا عن المجتمع، وربط اختلاف القناعة السكنية باختلاف فئات السكان، والمواقع، ودور العامل الاجتماعي والعلاقات الشخصية بالأقارب والأصدقاء في الرضا السكني والرضا الاجتماعي.

كما اعتبرت دراسة كيتر (Cutter, 1982) الرضا السكني مؤشراً لما يشعر به الفرد تجاه مسكنه، وأصدقائه، وجيرانه، وأقاربه، ويترتب عليه ما يتخذه الفرد من قرارات بتحديد المكان المناسب للسكن والعيش، وطبقت الدراسة على عينتين من سكان ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية من البيض ومن السود، وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الاجتماعي هو العامل الأول المفسر للتباين في الرضا السكني، ويأتي بعده من حيث التأثير كل من: الرضا عن

خصائص الوحدة السكنية، وتقييم البيئة السكنية، وكشفت الدراسة أن هناك علاقة ذات أثر إيجابي بين الرضا السكني وبين عدد من المتغيرات التي من أهمها حجم المسكن وقيمه ومكان العمل بالنسبة للمسكن.

ودرس هورهان (Hourihan, 1984) الاختلاف في مستوى الرضا السكني بين أربعة أنواع من المساكن في كورك بإيرلندا، ويتكون النوع الأول من مساكن متشابهة في المستوى، وهي مساكن مملوكة ومنفصلة عن بعضها وذات كثافة قليلة، وتعتبر من أفضل أنواع المساكن؛ لذا يتوقع أن يكون الرضا السكني فيها مرتفعاً مقارنة بغيرها من الأنواع الأخرى؛ ويتكون النوع الثاني من مساكن جيدة وهي شبه منفصلة وأكثر كثافة من سابقتها، ولأنها مشيدة من قبل الولاية فهي ذات معايير قياسية وتصميم مرضٍ؛ لذا يتوقع أن يكون مستوى الرضا عنها عالياً، ويتمثل النوع الثالث في مساكن الإسكان العام التي هي عبارة عن مساكن شعبية تم بناؤها من قبل البلديات، ويتوقع أن يكون مستوى الرضا السكني فيها أقل من الاثنين السابقين؛ أما النوع الرابع والأخير فيشمل مساكن قديمة تعاني من الكثافة العالية والضوضاء والتلوث، وتوقع الباحث أن يكون مستوى الرضا السكني فيها أقل من الأنواع الأخرى، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوتاً إحصائياً في مستوى الرضا السكني بين سكان المجموعات الأربع، وفي الوقت نفسه يوجد تفاوت بين سكان كل مجموعة، وأن أهم العوامل المؤثرة في الرضا السكني هي: النظافة، وحسن الجوار، والابتعاد عن الضوضاء.

٢ - الرضا السكني في بعض المدن العربية:

غالبية الدراسات التي تناولت الرضا السكني - سواء كانت أبحاثاً علمية منشورة أو رسائل جامعية غير منشورة - اتخذت من المدن السعودية مجالاً لتطبيقها؛ ويمكن وضع هذه الدراسات في مجموعتين: درست المجموعة الأولى الرضا السكني على مستوى المدينة ككل، كدراسة القباني (Al-Gabbani, 1998) عن الرضا السكني في مدينة الرياض، وتناولت المجموعة الثانية الرضا السكني في مشاريع الإسكان الحكومي، التي عادة ما تقع في حي من أحياء المدينة،

كدراسة الدخيل (Al-Dakheel, 1995) عن الرضا السكني لسكان مشروع الإسكان في مدينة بريدة بالقصيم، معتبرة الرضا السكني مؤشراً يمكن الاعتماد عليه في الحكم على نجاح هذه المشاريع السكنية ومدى تلبيتها لاحتياجات سكانها.

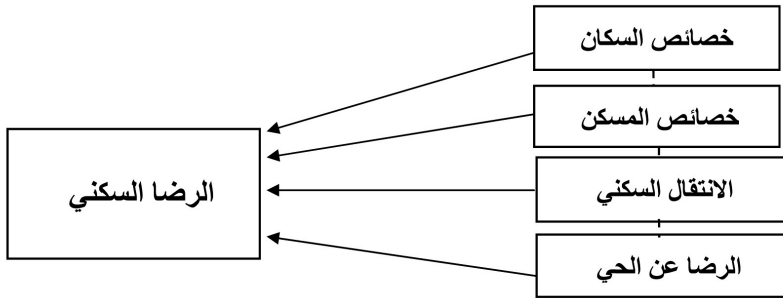
وتعد دراسة **القباني** (Al-Gabban, 1984) من أوائل الدراسات التي تناولت الرضا السكني بشكل مباشر في مدينة الرياض، وتعاملت معه كمتغير تابع، وهدفت الدراسة إلى تقييم البيئة السكنية لمدينة الرياض، وتعرف الكيفية التي يقيم بها السكان ما يجاورهم، والعوامل المؤثرة فيها. وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبانة من عينة قوامها (٣٨٣) أسرة، وكشفت الدراسة أن المحددات الإيجابية المؤثرة في رضا السكان هي: الجيران، التلوث، النظافة، الرضا عن الخدمات مثل مرافق التسوق ومواقف السيارات، وأظهرت النتائج أن هناك درجة من عدم الرضا بالنسبة لمدى كفاية المساجد والمدارس والنقل والمرافق الطبية، إلى جانب القرب من الأقارب والأصدقاء، وأن أغلب السكان يفضلون توافر الخدمات سابقة الذكر بكثرة.

ودرس **اليوسف** (AL-Yousef, 1987) الرضا السكني في مدينة المبرز من المملكة العربية السعودية، بهدف الوقوف على مستوى الرضا عن الأوضاع السكنية للأسر التي تم نزع ملكية مساكنها ضمن برنامج تنظيم المدن في أحد الأحياء الشعبية في المدينة، وبلغ حجم عينة الدراسة (٢٤٢) أسرة، أو حوالي (٥٠٪) من أصحاب المنازل المنزوعة ملكيتها. ولقد بينت الدراسة أن نسبة غير الراضين عن مساكنهم الحالية بلغت حوالي (٤٦٪)، في حين تجاوزت نسبة غير الراضين نسبياً عن المجاورة السكنية أكثر من نصف المبحوثين، بنسبة بلغت (٥٨٪)، وكشفت الدراسة أن حوالي (٧٧٪) من أفراد العينة أفادوا أن السبب الرئيس في تدني مستوى رضاهم عن مساكنهم الحالية مقارنة بتلك التي تم نزع ملكيتها هو عدم إعطائهم وقتاً كافياً للبحث عن المسكن الملائم قبل إخلاء منازلهم المنزوعة ملكيتها، كما وجدت الدراسة أن مستوى الرضا السكني له علاقة إحصائية إيجابية بالوضع الاقتصادي للأسرة.

كما درس السيف (Al-Saif, 1994) قياس الرضا السكني لذوي الدخل المنخفض والمرتفع في مدينة الرياض، وذلك بهدف قياس رضا السكان عن مساكنهم، وقياس سلوك الأسرة داخل المسكن من خلال ثلاثة مستويات هي: المسكن، والحي، والمدينة، وتم اختيار عينة الدراسة من سكان حيين من أحياء المدينة؛ الحي الأول حي الشفاء، الذي يتميز بأن غالبية سكانه من ذوي الدخل المنخفض، والثاني حي العليا، وجل سكانه من ذوي الدخل المرتفع، وقد ركزت الدراسة على عدة جوانب من أهمها تصميم المسكن المعاصر من حيث الخصوصية والرضا السكني والتسهيلات والخدمات المتوافرة في الحي السكني. وكشفت نتائج هذه الدراسة أن هناك خليطاً من الرضا وعدم الرضا عن خصائص المسكن المعاصر، يتمثل عدم الرضا في عدم كفاية ملاعب الأطفال، وعدم توافر الخصوصية في المسكن، ونقص العديد من الخدمات، والتسهيلات الضرورية، ومعظمها سمات الأحياء الفقيرة.

وتطرق التميمي (١٤٢١هـ) لدراسة الرضا السكني في مدينة حائل، والبحث في العوامل المؤثرة فيه، وقد اقتصر تلك العوامل على ثلاث مجموعات من المتغيرات هي: خصائص المسكن وتصنيفه من حيث النوع والحجم والأعمار الراهنة والافتراضية لها، وعدد غرفها ومرافقها ومقارنة الاختلاف بينها وبين المساكن التي تم الانتقال منها، والخصائص البيئية السكنية، وتشمل متغيرات المرافق العامة على مستوى الأحياء والشوارع، من حيث توفير الخدمات ومواقف السيارات والنظافة العامة والمستوى الاجتماعي والثقافي لساكني الحي، والخصائص البيئية الحضرية، وهي أكثر اتساعاً من البيئة السكنية، وتمتد لتشمل البيئة العامة وما يتصل بالمستوى الاقتصادي والوظيفي، إلى جانب الخدمات من حيث المرافق الصحية الحكومية والخاصة، وكذلك الخدمات التعليمية في مرحلة الدراسات العليا، وما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي، وما إلى ذلك من الخدمات التي من خلالها يتوصل إلى مستوى الرضا العام، وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بلغ حجمها

(٥٣٩)، وخلصت الدراسة إلى أن سكان مدينة حائل يتمتعون بدرجة عالية من الرضا السكني، وأن معدلات الرضا السكني عن البيئة السكنية كان أكثر إيجابية من اتجاهاتهم نحو المسكن. ويمثل الشكل (١) الاتجاه العام والمباشر للعلاقة بين هذه المجموعات الأربع وارتباطها بالرضا السكني.



الشكل (١) - العلاقات المباشرة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والرضا السكني

خامساً - مدينة الحديدة:

تفيد المصادر التاريخية أن بداية ظهور مدينة الحديدة (منطقة الدراسة) يعود إلى بداية القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وكان أساس منشئها كمحطة يستريح فيها المسافرين، ومرسى لقوارب الصيد، ثم تدرجت لتصبح قرية صغيرة من قرى الصيد فاستقر فيها الصيادون، ثم اتسعت فصارت مدينة من مدن اليمن المهمة (العشاوي، ٢٠٠٧، ص ٢٥٠).

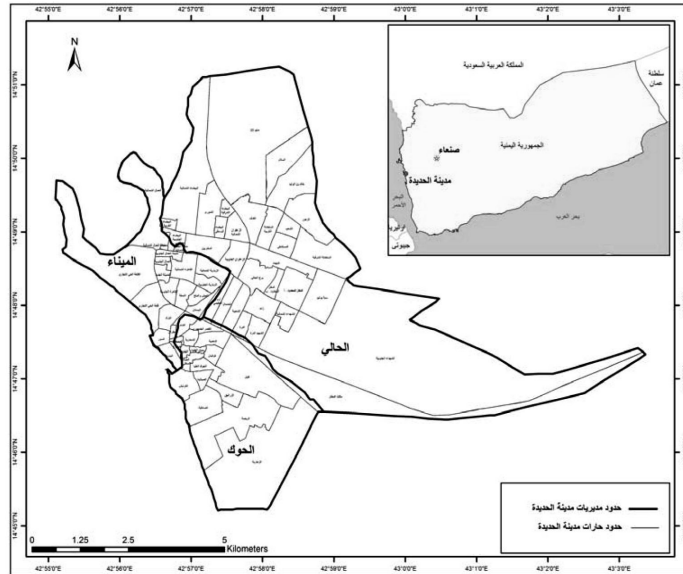
ولقد بلغ الحجم السكاني لمدينة الحديدة في عام (٢٠٠٤) حوالي (٤١٥,٢٨٣) نسمة، وتتميز التركيبة السكانية للمدينة بارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث، ويرجع ذلك إلى الهجرة الداخلية للذكور المتجهة من المحافظات الأخرى في اليمن نحو مدينة الحديدة، لاسيما بالنسبة للذكور الباحثين عن العمل (الجدول ١).

الجدول (١) نسبة النوع

النوع	النسبة النوع	الإجمالي	إناث	ذكور	العام
٢٠٠٤م	٢٢٣,٠٣٩	١٩٢,٢٤٤	٤١٥,٢٨٣	١١٦,٠٠	

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

وتعد مدينة الحديدة العاصمة الإدارية لمحافظة الحديدة، وتتكون من ثلاث مديريات (الميناء والحوك والحالي)، وتضم المدينة (٧١) حارة، كما يتضح من الجدول (٢) والشكل (٢)؛ وتبرز أهمية الموقع الجغرافي لمحافظة الحديدة من كونه يتوسط الساحل الغربي لليمن المطل على البحر الأحمر، وتحدها إدارياً من ناحية الشرق كل من المحافظات التالية: إب، وزمار، وصنعاء، وريمة، والمحويت؛ ومن الشمال محافظة حجة، ومن الجنوب محافظة تعز، ويحدها البحر الأحمر من ناحية الغرب.



الشكل (٢) - الموقع الجغرافي لمحافظة الحديدة ومديريات وحارات مدينة الحديدة.

المصدر: من عمل الطالب بناءً على خرائط وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للإحصاء.

ولقد بلغت مساحة مدينة الحديدية (٢٠٢) كيلومتر مربع في عام (٢٠٠٤) بعد أن كانت حوالي (٧٨) كيلومتراً مربعاً في عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٥٩٪) (السالم، ٢٠٠٦)، ومن غير المستبعد أن تكون المساحة قد زادت بنسبة مماثلة منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٥م.

الجدول (٢)

مديريات مدينة الحديدية والحارات التابعة لها.

المديرية	الحارات
الميناء	حارة القلعة الحي التجاري، العمال الشمالية، مدينة العمال الشمالية، مدينة العمال الجنوبية، العمال الجنوبية، المدينة الجديدة، القاهرة الشمالية، الزبارية الشمالية، الزبارية الجنوبية، حارة البستان، حارة العيش والملح، حارة الدمغة، حارة القاهرة الجنوبية، قلعة الحي التجاري، حارة الترك، حارة المطراق، حارة السور، حارة اليمن، حارة القلعة.
الحوك	حارة الشام، حارة القصر الجمهوري، حارة الدهمية، حارة الشحارية، حارة الصديقية، حارة المشرع، حارة سوق الهنود، حارة الهنود، حارة الحوك السفلي، حارة كوكبان، حارة غليل، حارة جمال، حارة الحوك العليا، حارة الصبالية، حارة الكرنيش، حارة الصادقية، حارة الزرائق، حارة الربصة، حارة الزهارية.
الحالي	خالد بن الوليد، السلام، ٢٢ مايو، البيضاء الشمالية، الشورى، البيضاء الوسطى، البيضاء الشرقية، الزعفران الشمالية، الكدف، السلخانة الغربية، الزهور، البيضاء الغربية، الشعب، البيضاء الجنوبية، المستشفى، السلخانة الشرقية، النجدة، سبع يوليو، المنطقة الصناعية، الشهداء الشمالية، الشهداء الجنوبية، مثلث المطار، الشهيد الدرة، حارة الدرة، حارة زايد، الدخل المحدود - أ، الدخل المحدود - ب، برج الحالي، الشعبية، شمسان، اوري الحكيمي، الزعفران الجنوبية، المغتربين.

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤.

سادساً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتخذ هذه الدراسة من المنهج الاستقرائي - الاستدلالي المبني على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نظريات ونتائج حول الرضا السكني إطاراً

منهجياً لها، معتمدة على استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل العلاقة بين متغيراتها، وذلك من أجل تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها البحثية.

أ - متغيرات الدراسة:

هناك عدد من المتغيرات التي تحويها التساؤلات البحثية، وهي بحاجة إلى تعريف إجرائي؛ ليتم التعامل معها في الأساليب الإحصائية المختلفة. ويحتوي الجدول (٣) على هذه المتغيرات.

الجدول (٣)

التعريف الإجرائي لبعض متغيرات الدراسة

المتغير	التعريف الإجرائي أو طريقة القياس
مكان ميلاد رب الأسرة	١- مدينة الحديدة ٢- خارج مدينة الحديدة ٣- خارج اليمن
عمر رب الأسرة	بالسنوات
حجم العائلة	عدد أفراد الأسرة في المسكن
نوع العائلة	١- عائلة مفردة ٢- عائلة ممتدة
الحالة الاجتماعية (أو الزوجية)	١- متزوج ٢- أعزب
مستوى الدخل الشهري	١- أقل من ٤٠,٠٠٠ ريال ٢- من ٤٠,٠٠١ إلى ٦٠,٠٠٠ ريال ٣- من ٦٠,٠٠١ إلى ٨٠,٠٠٠ ريال ٤- من ٨٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال ٥- من ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠ ريال ٦- من ١٢٠,٠٠٠ إلى ١٤٠,٠٠٠ ريال ٧- أكثر من ١٤٠,٠٠٠ ريال
قطاع العمل	١- حكومي ٢- قطاع خاص ٣- أعمال حرة ٤- أخرى تذكر (لا يعمل، متقاعد)
مستوى التعليم	١- أمي ٢- يقرأ ويكتب ٣- ابتدائي ٤- متوسط ٥- ثانوي ٦- جامعي ٧- فوق الجامعي
ملكية المسكن	١- ملك خاص ٢- ملك مشترك ٣- مستأجر
نوع المسكن	١- منزل شعبي ٢- شقة ٣- فيلا ٤- أخرى
حجم المسكن	عدد الغرف في المسكن
درجة التزامم	عدد السكان بالنسبة لعدد غرف المسكن
الحارة السكنية	اسم الحارة التي يقع فيها المسكن

تابع / الجدول (٣) التعريف الإجرائي لبعض متغيرات الدراسة

المتغير	التعريف الإجرائي أو طريقة القياس
مدة الإقامة بالمسكن الحالي	بالسنوات
حركة الانتقال السكني السابقة	١- انتقل ٢- لم ينتقل
النية المستقبلية للانتقال السكني	١- ينوي الانتقال ٢- لا ينوي الانتقال
درجة الرضا عن المسكن	١- راض ٢- نوعاً ما راض ٣- غير راض
درجة الرضا عن الحارة	١- راض ٢- نوعاً ما راض ٣- غير راض

ب - مصادر البيانات:

استمدت هذه الدراسة البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها البحثية من مصدرين رئيسيين هما:

١ - مصادر وثائقية:

الإحصاءات والمطبوعات الحكومية المتوفرة لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن.

٢ - مصادر ميدانية:

نظراً لعدم توافر جميع البيانات التي تحتاج إليها الدراسة في المصادر الثانوية كخصائص المتنقلين، وأسباب انتقالاتهم، واتجاهات الانتقال السكني في مدينة الحديدة، سوف يتم الاعتماد على الدراسة الميدانية كمصدر رئيس لجمع البيانات عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض.

٣ - مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أرباب الأسر التي تقطن المساكن في حارات مدينة الحديدة، وتم تقدير حجم العينة بحوالي (٧٠٠) مسكن، أي حوالي (٣٪).

من عدد المساكن في الحارات التابعة للدراسة، وهي نسبة مقبولة إحصائياً في مثل هذه الدراسات (أبو راضي، ٢٠٠١)، لاسيما أن الدراسة تعتمد كثيراً على آراء العينة حول مدى رضاهم السكني^(١).

ج - أسلوب المعاينة:

تنقسم مدينة الحديدة - بحسب التقسيم الإداري الجديد - إلى ثلاث مديريات (الميناء، والحوك، والحالي)، وتضم كل مديرية مجموعة من الحارات. ولقد تم أخذ عينة ممثلة من الحارات في كل مديرية بالطريقة العشوائية المنتظمة، ويتم أيضاً تحديد نصيب كل حارة من الحجم الكلي للعينة (عدد المساكن التي يتم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة من كل حارة)، بحسب الخطوات الآتية:

١ - تحديد عينة الحارات في المديريات الثلاث:

- عدد حارات مديرية الحالي ٣٣ حارة.
- عدد حارات مديرية الحوك ١٩ حارة.
- عدد حارات مديرية الميناء ١٩ حارة.

تم أخذ (٣٠٪) من عدد الحارات في كل مديرية باستخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة؛ وذلك تفادياً لتركز الحارات في أنحاء معينة من المديرية وهو ما قد يحدث عند استخدام العينة العشوائية البسيطة.

٢ - تحديد عينة المساكن:

تم أخذ (٤٪) من عدد المساكن في كل حارة من الحارات المختارة

(١) في مثل حالة وموضع هذه الدراسات، فإن بعض معادلات تحديد حجم العينة تكفي بحجم عينة قدرها (٣٨٤) مفردة؛ لتعميم النتائج عند مستوى دلالة إحصائية قدرها (٠,٠٥)، وبمستوى ثقة (٠,٩٥)، ولقد تم رفع حجم العينة في هذه الدراسة لـ (٧٢٠) لتصل إلى أعلى من هذا المستوى الدلالي من ناحية؛ ومن ناحية أخرى استيفاء شروط بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة، كتفادي الخلايا الصفرية في مربع كاي (للمزيد انظر: Barber, 1989).

بالطريقة العشوائية المنتظمة، ولقد تم تحديد عدد المساكن في كل حارة كما يتضح من الجدول (٤) والشكل (٣).

د - أداة جمع البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق استبانة تم تعبئتها من أفراد العينة، وفي حالات كثيرة تمت التعبئة من قبل فريق متدرب على جمع البيانات، ولاسيما في حالة كون المبحوث ممن لا يجيدون القراءة، وتحتوي الاستبانة على ثلاث مجموعات من الأسئلة:

المجموعة الأولى: تتضمن أسئلة تتعلق بخصائص المسكن الحالي لأفراد العينة، وأسباب الانتقال إليه، ومدى الرضا العام عن الأوضاع السكنية الحالية (المسكن والمجاورة السكنية).

المجموعة الثانية: تتضمن أسئلة تتعلق بالخصائص الزمنية والمكانية لحركة الانتقال السكني ذاتها، بما في ذلك زمن وتكرارية الانتقال السكني، والنوايا المستقبلية (أو التخطيط المستقبلي) للانتقال السكني.

المجموعة الثالثة: تحتوي على أسئلة تتعلق بالخصائص السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية لأفراد العينة.

وقبل التوزيع الفعلي للاستبانة تم تحكيمها من قبل عدد من أعضاء هيئة التدريس في قسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود، وبعد ذلك تم تجريبيها على عينة استرشادية صغيرة مكونة من خمسة عشر من أرباب الأسر في أحد أحياء مدينة الحديدة؛ وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة وعدم غموضها بالنسبة لأفراد العينة، وبعد ذلك تم إجراء التعديلات، وتم اعتماد النسخة النهائية من الاستبانة.

هـ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لوصف بيانات الدراسة وتحليلها، والإجابة عن أسئلتها البحثية؛ فبالإضافة إلى استخدام النسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية والتشتت للوصف الأولي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام مربع كاي لإيجاد العلاقة الثنائية بين المتغير التابع (الرضا السكني)

والمتغيرات المستقلة، كما تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد؛ لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الرضا السكني. وبعد أن تم استرجاع الاستبانات اتضح أن عدداً منها ناقص وغير مكتمل، وبعضها أعيد دون الإجابة، وبلغ عددها (٣٠) استبانة، واتضح أنها منتشرة على جميع الأحياء التي تم اختيار العينة منها، وليست مركزة في أحياء معينة، وبعد استبعاد هذه الاستبانات، أصبح لدينا (٦٩٠) استبانة صالحة لإدخالها في البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS)، وتمثل هذه الاستبانات الصالحة للتعامل معها إحصائياً ما نسبة (٩٦٪) تقريباً، وهي نسبة مقبولة جداً.

الجدول (٤)

يوضح توزيع العينة العشوائية في أحياء الحديدة

م	المديرية	الحارة المختارة عشوائياً	عدد المساكن المختارة في حارات المديرية بنسبة (٣٠٪) من إجمالي عدد مساكن الحارات في كل مديرية	عدد المساكن المختارة عشوائياً في حارات المديرية بنسبة (٥٪)
١	الميناء	اليمن	١٤٦٠	٤٧
٢		الترك	٩٠٦	٢٩
٣		الدمغة	١٠٤٨	٣٣
٤		القاهرة الشمالية	١٤٤٠	٤٦
٥		المدينة الجديدة	٢٧٨	٩
٦		العمال الجنوبية	٦٦٩	٢٢
٧	الحوك	العمال الشمالية	٤٢٥	١٤
٨		الدهمية	١٨٥٢	٦٠
٩		الصديقية	٣٣٦	١١
١٠		المشرع	٥١٧	١٦
١١		الحوك العليا	١١٤٩	٣٧
١٢		الكرنيش	٨٥٢	٢٧
١٣		الربصة	٣٣٩١	١١٠

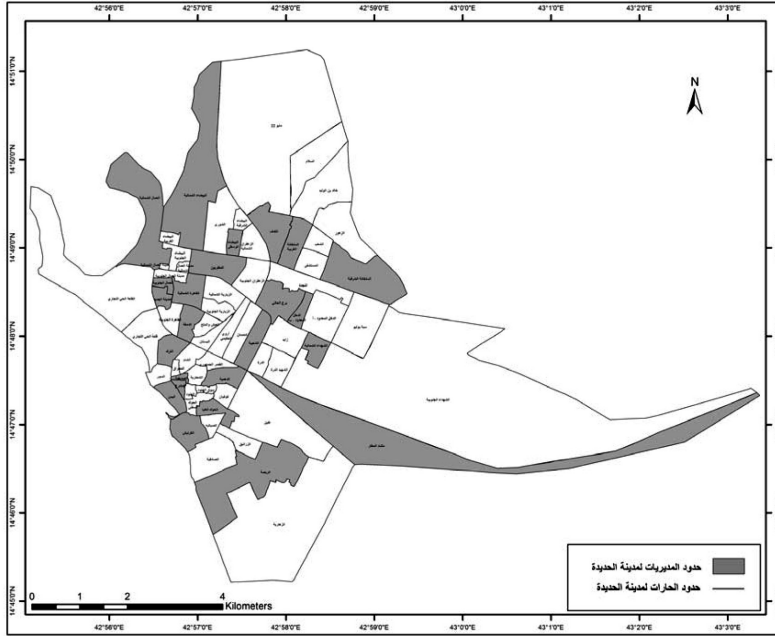
تابع / الجدول (٤)
يوضح توزيع العينة العشوائية في أحياء الحديدة.

م	المديرية	الحارة المختارة عشوائياً	عدد المساكن المختارة في حارات المديرية بنسبة (٣٠٪) من إجمالي عدد مساكن الحارات في كل مديرية	عدد المساكن المختارة عشوائياً في حارات المديرية بنسبة (٥٪)
١٤	الحالي	البيضاء الشمالية	٥١٠	١٦
١٥		المغربين	٧٥٨	٢٤
١٦		البيضاء الوسطى	٢٨٥	٩
١٧		الكدف	٨٢١	٢٦
١٨		السلخانة الغربية	١١٣٠	٣٦
١٩		السلخانة الشرقية	٣١٦	١٠
٢٠		برج الحالي	١٥١١	٤٨
٢١		الشعبية	٧٩٣	٢٦
٢٢		الدخل المحدود ب	٦١١	١٩
٢٣		الشهداء الشمالية	١٠٠٣	٣٢
٢٤		مثلث المطار	٤٤٢	١٤
الإجمالي			٢٢٥٠٣	٧٢٠

سابعاً - وصف بيانات الدراسة وتحليلها:

كما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن متغيرات الدراسة تنقسم إلى مجموعتين: يمثل المجموعة الأولى متغير الرضا السكني، وهو المتغير التابع (أو المعتمد) المراد تفسير التباين الحاصل فيه، وتضم المجموعة الثانية المتغيرات المستقلة (أو المؤثر) وهي خصائص السكان، وخصائص المسكن، ومتغير حركة الانتقال السكني، ومستوى الرضا عن الحارة أو المجاورة السكنية.

وفيما يلي نقدم وصفاً إحصائياً أولياً للمتغيرات المستقلة، يلي ذلك تحليل العلاقات الإحصائية الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يليها تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الرضا السكني باستخدام الانحدار اللوجستي المتعدد.



الشكل (٣) - الحارات التي تم أخذ عينة الدراسة منها

أ - الوصف الإحصائي الأولي للمتغيرات المستقلة:

١ - خصائص أفراد العينة:

١ - مكان الميلاد:

يحتوي الجدول (٥) على بعض الخصائص العامة لرئيس الأسرة وللأسرة ذاتها، ويتضح من الجدول أن مدينة الحديدة كانت مكان ميلاد حوالي نصف أفراد العينة (أرباب الأسر)، بينما بلغت نسبة من ولدوا خارج هذه المدينة - سواء من مديريات محافظة الحديدة نفسها أو من محافظات أخرى داخل اليمن - حوالي (٣٣٪) من أرباب الأسر، أما من ولدوا خارج اليمن فتبلغ نسبتهم (١٥٪) تقريباً، وتدل البيانات على حركة هجرة نشطة تجاه مدينة الحديدة.

٢ - الحالة الزوجية:

ويتضح من الجدول (٥) أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر هم من المتزوجين (٩٥٪)، وتمثل نسبة غير المتزوجين (٥٪).

٣ - الفئات العمرية:

تشير بيانات الجدول (٥) إلى أن أعمار أفراد العينة تتراوح ما بين (٢٣ و ٨٠) عاماً، بمتوسط حسابي قدره (٤٥)، وبانحراف معياري مقداره (١١) عاماً. كما تدل البيانات على أن أكثر الأعمار تكراراً بين أفراد العينة هو (٤٠) عاماً، وتمثل الفئة العمرية (٤١ - ٥٠) الشريحة الأكبر من بين الشرائح العمرية لأفراد العينة؛ وتدل النتيجة أن غالبية أفراد العينة هم من متوسطي الأعمار.

٤ - نوع الأسرة:

يمكن تصنيف الأسر إلى نوعين رئيسيين هما: الأسرة المفردة (أو النووية) وهي الأسرة التي تقتصر على الزوجين وأبنائهما (الذكور والإناث) غير المتزوجين، والأسر الممتدة التي تضم الزوجين وأبناءهما المتزوجين وبعض الأقارب كالوالدين والإخوان وغيرهم، ويتضح من الجدول (٥) أن نسبة الأسر المفردة (٦٥٪) مقارنة بنسبة الأسر الممتدة التي بلغت (٣٥٪).

٥ - حجم الأسرة:

تشير بيانات الجدول (٥) إلى أن متوسط حجم الأسرة في مدينة الحديدة يصل إلى حوالي (٨) أشخاص لكل أسرة بانحراف معياري قدره (٤,١) شخص، كما تشير البيانات إلى أن أكبر فئة حجمية في المسكن الحالي هي التي يتراوح ما بين (٦ إلى ١٠) أشخاص.

الجدول (٥)**خصائص أفراد العينة**

المتغيرات	التكرار	النسبة %
مكان ميلاد رئيس الأسرة :		
مدينة الحديدة	٣٥٧	٥١,٧٤
خارج مدينة الحديدة	٢٢٨	٣٣,٠٤
خارج اليمن	١٠٥	١٥,٢٢
المجموع	٦٩٠	١٠٠

تابع / الجدول (٥)
خصائص أفراد العينة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
الحالة الزوجية:		
متزوج	٦٥٥	٩٥
أعزب	٣٥	٥
المجموع	٦٩٠	١٠٠
الفئات العمرية:		
أقل من ٣٠ سنة	٥٧	٨,٣
٣٥-٣١	٦٩	١٠
٤٠-٣٦	١٥٢	٢٢
٤٥-٤١	١٢٧	١٨,٤
٥٠-٤٦	٩٩	١٤,٣
٥٥-٥١	٦٣	٩,١
٦٠-٥٦	٥٥	٨
أكثر من ٦١	٦٨	٩,٩
المتوسط الحسابي	٤٥ سنة	
الانحراف المعياري	١١ سنة	
نوع الأسرة:		
الأسرة المفردة	٤٤٩	٦٥
الأسرة الممتدة	٢٤١	٣٥
المجموع	٦٩٠	١٠٠
حجم الأسرة:		
من ١ إلى ٥	٢٥٠	٣٦,٢
من ٦ إلى ١٠	٣٠٤	٤٤,١
من ١١ إلى ١٥	١٢٣	١٧,٨
أكثر من ١٥	١٣	١,٩
المجموع	٦٩٠	١٠٠

تابع / الجدول (٥) خصائص أفراد العينة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
المستوى التعليمي لرئيس الأسرة:		
لا يقرأ ولا يكتب	٧٤	١٠,٧
يقرأ ويكتب دون شهادة	١٥١	٢١,٩
تعليم أساسي (ابتدائي وإعدادي)	٦٩	١٠,٠
تعليم ثانوي	١٧٢	٢٤,٩
جامعي وما فوق الجامعي	٢٢٤	٣٢,٥
المجموع	٦٩٠	١٠٠

المصدر: الدراسات الميدانية ١٤٣٦هـ.

(٦) - المستوى التعليمي:

يتضح من بيانات الجدول (٥) أن حوالي (٣٢٪) من أفراد العينة يقل مستوى تعليمهم عن المرحلة الابتدائية، أما ذوو التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي والمتوسط) فبلغت نسبتهم (١٠٪)، أما حملة الشهادة الثانوية فقد بلغت نسبتهم (٢٥٪) تقريباً، أما الذين يحملون الشهادات الجامعية فقد بلغت نسبتهم حوالي (٣٣٪).

(٧) - فئات الدخل الشهري للأسرة:

تدل بيانات الجدول (٦) أن حوالي (٥١٪) من عائلات أفراد العينة تقل دخولهم الشهرية عن (٦٠,٠٠٠) ريال يمني، ويمكن اعتبارهم من ذوي الدخل المنخفضة نسبياً، وفي المقابل فإن هناك ما يقرب من (٣٧٪) من العائلات الذين تتراوح دخولهم ما بين (٦٠,٠٠١ - ١٠٠,٠٠٠) ريال، ويمكن اعتبارهم من ذوي الدخل المتوسط؛ أما ذوو الدخل المرتفعة نسبياً، الذين تزيد دخولهم الشهرية على (١٠٠,٠٠٠) ريال، فتبلغ نسبتهم حوالي (١٢٪) من رؤساء الأسر.

(٨) - قطاع العمل:

يتضح من الجدول (٦) أن غالبية أفراد العينة يعملون في القطاعات الحكومية والخاصة أو لديهم أعمال حرة (يعملون لحسابهم الخاص)؛ حيث بلغت نسبتهم مجتمعين حوالي (٨٨٪)، والبقية إما ليس لديهم عمل معين أو أنهم متقاعدون، حيث بلغت نسبتهم حوالي (١٢٪).

الجدول (٦)
تابع خصائص أفراد العينة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
فئات الدخل الشهري للأسرة:		
أقل من ٤٠٠٠٠ ريال	١٨٣	٢٦,٦
من ٤٠٠٠١ إلى ٦٠٠٠٠	١٦٩	٢٤,٥
من ٦٠٠٠١ إلى ٨٠٠٠٠	١٧٥	٢٥,٤
من ٨٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠	٨٣	١٢
من ١٠٠٠٠١ إلى ١٢٠٠٠٠	٥٠	٧,٢
أكثر من ١٢٠٠٠٠٠	٣٠	٤,٣
المجموع	٦٩٠	١٠٠
قطاع عمل رئيس الأسرة:		
القطاع الحكومي	٣٣٠	٤٧,٨
القطاع الخاص	١٠٠	١٤,٥
أعمال حرة	١٧٥	٢٥,٤
لا يعمل	٢٠	٢,٩
متقاعد	٦٤	٩,٤
المجموع	٦٩٠	١٠٠

المصدر: الدراسات الميدانية ١٤٣٦هـ.

٢ - خصائص المساكن:

١ - نوع المساكن:

تشير بيانات الجدول (٧) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يسكنون في منازل شعبية (٧٥٪)، وتليها في ذلك من يسكنون في شقق (٢٤٪)، أما من يسكنون في فيلا فتبلغ نسبتهم (١٪) من إجمالي أفراد العينة.

٢ - سعة المساكن:

يتبين من الجدول (٧) أن غالبية المساكن تحتوي على أقل من ثلاث غرف نوم بنسبة (٦٧٪) تقريباً، وهناك ما يقرب من (٢٢٪) من المساكن فيها ثلاث غرف؛ أما البقية فتحتوي على أكثر من ثلاث غرف بنسبة تصل إلى (١١٪) تقريباً.

٣ - ملكية المساكن:

يتضح من بيانات الجدول (٧) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يملكون مساكنهم (سواء ملك خاص أو ملك مشترك)، حيث تبلغ نسبتهم حوالي (٨٦٪)، أما بقية أفراد العينة (١٤٪) فمساكنهم مستأجرة.

٤ - درجة التزاحم في المساكن:

تشير بيانات الجدول (٧) إلى أن متوسط درجة التزاحم تصل إلى ما يقرب من (٤) أشخاص للغرفة الواحدة بانحراف معياري قدره (٢,٧)، وتدل البيانات على ارتفاع واضح في درجة التزاحم مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتراوح ما بين (١ - ٢) فرد في الغرفة.

٥ - مدة السكن في المساكن:

يتضح من بيانات الجدول (٧) أن بعض الأسر لم ينتقلوا من مساكنهم طوال فترة حياتهم (أو على الأقل خلال العشرين سنة الماضية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمدة السكن في المسكن الحالي حوالي (٢١) عاماً، بانحراف معياري قدرة (١٤,٥).

جدول (٧) خصائص المسكن

النسبة %	التكرار	المتغيرات
نوع المساكن:		
٧٤,٩	٥١٧	منزل شعبي
٢٤,١	١٦٦	شقة
١,٠	٧	فيلا
١٠٠	٦٩٠	المجموع
سعة المسكن:		
٦٦,٧	٤٦٠	أقل من ثلاث غرف
٢١,٩	١٥١	ثلاث غرف
٩,٢	٦٤	أربع غرف
٢,٢	١٥	أكثر من أربع غرف
١٠٠	٦٩٠	المجموع
	٢,٤	المتوسط الحسابي
	٠,٨٢	الانحراف المعياري
ملكية المسكن:		
٥٩,٩	٤١٣	ملك خاص
٢٥,٧	١٧٧	ملك مشترك
١٤,٤	١٠٠	مستأجر
١٠٠	٦٩٠	المجموع
درجة التزاحم في المساكن:		
٥٠,٩	٣٥١	أقل من ٣ أفراد في الغرفة
٣٩,٨	٢٧٥	من ٣ إلى ٥ أفراد
٦,٧	٤٦	من ٦ إلى ٨ أفراد
٢,٦	١٨	أكثر من ٨ أفراد
١٠٠	٦٩٠	المجموع
	٣,٣	المتوسط الحسابي
	٢,٧	الانحراف المعياري

تابع / جدول (٧) خصائص المسكن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
مدة السكن في المساكن:		
أقل من ١١ سنة	٢٣٤	٣٣,٩
من ١١ - ٢٠ سنة	١٥٤	٢٢,٤
من ٢١ - ٣٠ سنة	١٧٢	٢٤,٩
أكثر من ٣٠ سنة	١٣٠	١٨,٨
المجموع	٦٩٠	١٠٠
المتوسط الحسابي	٢٠,٥	
الانحراف المعياري	١٤,٥	

المصدر: الدراسات الميدانية ١٤٣٦هـ.



الشكل (٤) - صور لشقق سكنية في عمائر متعددة الأدوار



الشكل (٥) - صور لمساكن شعبية في أحياء قديمة



الشكل (٦) - صور لمساكن حديثة (فيلا)

المصدر: من تصوير الباحث (١٤٣٦هـ)

٣ - مدى الرضا عن الحارة :

تشير بيانات الجدول (٨) إلى أن حوالي (٦٨٪) من أفراد العينة راضون عن الحارة التي يسكنون فيها، تليها نسبة الراضين نوعاً ما عن الحارة التي بلغت حوالي (٢٧٪)، وبنسبة أقل كثيراً يأتي أولئك غير الراضين عن حاراتهم، حيث بلغت نسبتهم ما يقرب من (٦٪).

الجدول (٨)

مدى الرضا عن الحارة

النسبة %	التكرار	مدى الرضا
٦٧,٨	٤٦٨	راض
٢٦,٥	١٨٣	نوعاً ما راض
٥,٧	٣٩	غير راض
١٠٠	٦٩٠	المجموع

المصدر: البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

ب - الوصف الإحصائي للرضا السكني (المتغير التابع):

يتضح من بيانات الجدول (٩) أن أكثر من نصف أفراد العينة راضون عن مساكنهم الحالية؛ حيث بلغت نسبتهم حوالي (٦٠٪)، تليها نسبة أولئك الراضين نوعاً ما عن مساكنهم، حيث بلغت نسبتها حوالي (٢٦٪)، ثم غير الراضين عن

مساكنهم؛ حيث بلغت نسبتهم (١٠٪). وفي هذه النتيجة إجابة عن السؤال البحثي المرتبط بالهدف الأول للدراسة وهو: "تعرف مستوى الرضا السكني في مدينة الحديدة"، ومن الجدير بالذكر أن مستوى التباين في الرضا السكني في مدينة الحديدة لا يختلف كثيراً عما وجدته الدراسات السابقة في المدن السعودية، من حيث ارتفاع نسبة الراضين عن مساكنهم؛ فهل تتشابه العوامل المؤثرة على تباين الرضا السكني في مدينة الحديدة بتلك التي وجدت في المدن السعودية أو غيرها؟

الجدول (٩) مدى الرضا عن المسكن

مدى الرضا	التكرار	النسبة %
راض	٤٨٢	٦٤,٢
نوعاً ما راض	١٧٧	٢٥,٨
غير راض	٣١	١٠,٠
المجموع	٦٩٠	١٠٠

المصدر: البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

ج - العوامل المؤثرة على الرضا السكني:

يتضح من الوصف الإحصائي في الجدول السابق (٩) أن هناك تبايناً في مستوى الرضا السكني (المتغير التابع)، فهل لهذا التباين علاقة إحصائية بالخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد العينة، أو لخصائص مساكنهم، أو لحركة انتقالهم السكني الماضية والمستقبلية (تغييرهم لمساكنهم). لتحقيق الهدف الثاني لهذه الدراسة، وللإجابة عن التساؤلات البحثية المرتبطة به والمتعلقة بتحديد العوامل التي لها علاقة إحصائية بمستوى الرضا السكني، تم أولاً إجراء العلاقات الثنائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام مربع كاي (Chi-square) الأسلوب الإحصائي الخاص بقياس العلاقة الثنائية بين المتغيرات النوعية، كما تم بعد ذلك تحديد أهم المتغيرات ذات

العلاقة بالرضا السكني (أو المفسرة للتباين في الرضا السكني) باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد.

١ - العلاقة بين مستوى الرضا السكني وخصائص أفراد العينة:

يتضح من مستوى الدلالة الإحصائية لنتائج مربع كاي الموضحة في العמוד الأخير من الجدول (٩) أن هناك عدداً من المتغيرات المستقلة التي لها علاقات ذات دلالة إحصائية بمستوى الرضا السكني، وأخرى ليس لها علاقات مماثلة؛ فنجد علاقات ذات دلالة إحصائية بين الرضا السكني وكل من أعمار أفراد العينة، ودخولهم الشهرية، ومدى وجود عمل من عدمه؛ حيث إن مستوى الدلالة في كل منها أقل من (٠,٠٥). أما بقية خصائص أفراد العينة كمستوى التعليم، ومكان الميلاد، والحالة الزوجية، ونوع العائلة فإن النتائج تشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية بينها وبين مستوى الرضا السكني، وفي هذه النتيجة تتشابه مع بعض الدراسات السابقة (اليوسف ٢٠٠٢؛ الهاشم ١٤٣٢هـ؛ Al-Dakheel, 1995).

ويتضح من الجداول التفصيلية للعلاقات ذات الدلالة الإحصائية أن مستوى الرضا السكني يزداد مع تقدم عمر أفراد العينة (رؤساء الأسر)، أي أن كبار السن أكثر رضا عن مساكنهم من الأصغر سناً، ولعل ذلك يشير إلى التكيف مع خصائص المسكن مع مرور الزمن، أو إلى إجراء تعديلات على المسكن مما يؤدي إلى الرضا السكني، وعدم الرغبة في التغيير.

الجدول (١٠)

العلاقة بين مستوى الرضا السكني وخصائص أفراد العينة

الخصائص	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدخل الشهري	٤١,٠	١٢	٠,٠٠
مدى وجود عمل	٢٤,٩١	٦	٠,٠٠
العمر	١٥,٤٩	٤	٠,٠٠
مكان الميلاد	٣,٦١	٤	٠,٤٦
المستوى التعليمي	٦,٨	٤	٠,١٤
قطاع العمل	٥,٩	٦	٠,٢٣

تابع / الجدول (١٠) العلاقة بين مستوى الرضا السكني وخصائص أفراد العينة

الخصائص	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الحالة الزوجية	١,٧٩	٢	٠,٤١
نوع العائلة	١,٥٢	٢	٠,٤٨

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

وتدل النتائج - أيضاً - على أن أفراد العينة من ذوي الدخل المرتفعة نسبياً أكثر رضاً عن مساكنهم من ذوي الدخل المنخفضة، هذه النتائج متوقعة فذوو الدخل المرتفعة أقدر من غيرهم على الحصول على مساكن مناسبة، أو إجراء تعديلات على مساكنهم الحالية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرضا عنها. والحال كذلك بالنسبة لمدى وجود عمل لدى أفراد العينة مقارنة بمن ليس لديهم عمل معين، فمن لديهم أعمال لديهم دخل، ومن ثم لديهم القدرة على الحصول على مساكن أفضل، أو القدرة على إجراء تعديلات من شأنها أن تحسن وضعهم السكني؛ مما يزيد رضاهم عنه.

٢ - العلاقة بين مستوى الرضا السكني وخصائص المسكن:

يتضح من الجدول (١٠) أن كل خصائص المسكن لها علاقة إحصائية بالرضا السكني (مستوى الدلالة الإحصائية فيه كل منها أقل من ٠,٠٥)، وبالنظر إلى قيم مربع كاي، نجد أن أهم المتغيرات المؤثرة في الرضا السكني هي ملكية المسكن، ومدة السكن في المسكن، ودرجة التزام، ويليها على التوالي كل من سعة المسكن، وعدد السكان في المسكن.

وتتفق هذه المتغيرات في علاقتها مع ما هو متوقع نظرياً؛ فالعلاقة بين ملكية المسكن ومستوى الرضا علاقة إيجابية؛ أي الذين يملكون مساكنهم أكثر رضاً عنها من الذين يستأجرون مساكنهم، وكذلك الحال مع مدة السكن في المسكن وسعة (أو حجم) المسكن، فطول مدة السكن في المسكن، وزيادة سعة

المسكن لهما علاقة إيجابية بالرضا السكني. أما درجة التزامم وحجم السكان فلها علاقة سلبية بالرضا السكني، وبمعنى آخر كلما زاد حجم السكان في المسكن أو زادت درجة التزامم (زاد في الغالب عدد الأفراد في الغرفة الواحدة) قل مستوى الرضا السكني. أما بالنسبة لمتغير نوع المسكن (منزل شعبي، شقة، وفيلا) فلا يبدو أن له علاقة إحصائية بالرضا السكني، فكما اتضح سابقاً فإن غالبية السكان يعيشون في مساكن شعبية، وأن (١٪) فقط يسكنون في فلل.

هذه النتائج تتفق إلى حد بعيد مع ما وجدته العديد من الدراسات السابقة أن خصائص المسكن تؤثر إحصائياً في تفسير التباين الحاصل في الرضا السكني، ولاسيما ملكية المنزل ودرجة التزامم (انظر على سبيل المثال دراسة المزروع (١٤٢٣هـ)، ودراسة اليوسف (١٤٢٣هـ)، ودراسة الهاشم (١٤٣٢هـ)).

الجدول (١١)

العلاقة بين مستوى الرضا السكني وخصائص المسكن

الخصائص	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ملكية المسكن	٧١,٧	٤	٠,٠٠
مدة السكن في المسكن	٢٩,٩	١٢	٠,٠٠
درجة التزامم في المسكن	٢٨,٥٠	٦	٠,٠٠
سعة المسكن	١٧,٤١	٦	٠,٠٠
حجم السكان في المسكن	١٦,٨٩	٨	٠,٠٣
نوع المسكن	٧,١	٤	٠,٠٧

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

٣ - العلاقة بين مستوى الرضا السكني وحركة الانتقال السكني:

يتبين من الجدول (١١) أن تغيير المسكن في السابق لا يرتبط إحصائياً بمستوى الرضا السكني، وعلى العكس من ذلك فإن الذين لديهم نية مستقبلية في الانتقال من مسكنهم الحالي عبروا - كما هو متوقع - عن مستوى رضا

منخفض نحو مساكنهم، ومن المتوقع أن يؤدي هذا المستوى المتدني من الرضا، إما إلى قيامهم بإجراء تعديلات على مساكنهم تؤدي بدورها إلى الرفع من مستوى الرضا ومن ثم الاستقرار، وإما إلى التكيف ريثما يتم التمكن من التعديل أو الانتقال، أو تفعيل نية الانتقال والانتقال إلى مسكن آخر؛ ويمكن أن نستدل من ذلك على أن مستوى الرضا السكني مؤشر جيد على حركة الانتقال السكني مستقبلاً، وكما يتضح من الشكل النظري السابق (انظر الشكل ١).

الجدول (١٢)

العلاقة بين مستوى الرضا السكني وحركة الانتقال السكني

حركة الانتقال السكني	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
١- مدى تغيير المسكن سابقاً داخل المدينة.	١,٢٥	٢	٠,٥٢
٢- مدى وجود نية مستقبلية لتغيير المسكن.	٢٣٥,٤	٢	٠,٠٠

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٢٩هـ).

٤ - العلاقة بين مستوى الرضا السكني ومستوى الرضا عن الحارة:

يتضح من الجدول (١٢) قوة العلاقة الإحصائية بين مستوى الرضا عن المسكن ومستوى الرضا عن الحارة، مقارنة بالعوامل الأخرى التي مر ذكرها، ويمكن القول إن جزءاً كبيراً من الرضا عن المسكن مستمد من مستوى الرضا العام لأفراد العينة عن الحارة التي يقع فيها المسكن. هذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه عدد من دراسات الرضا السكني في مشاريع الإسكان في المملكة التي مر ذكرها، كدراسة الدخيل (١٩٩٥)، ودراسة المزروع (١٤٢٣هـ)، ودراسة اليوسف (١٤٢٣هـ)، ودراسة الهاشم (١٤٣٢هـ)، ولعل مرد ذلك إلى العلاقات الحميمة مع الجيران؛ ولعله أيضاً يعطي مصداقية للقول العربي المتداول "اختر الجار قبل الدار".

الجدول (١٣)

العلاقة بين الرضا عن الحارة والرضا السكني

الرضا السكني			الخصائص
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	
٠,٠٠	٤	٤٣٥,٨	مستوى الرضا عن الحارة

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

٥ - التباين المكاني بين مديريات مدينة الحديدة:

يحتوي الجدول (١٣) على إجابة أحد الأسئلة البحثية لهذه الدراسة، وهو تعرف مدى وجود تباين أو اختلاف مكاني إحصائي بين مديريات مدينة الحديدة الثلاث (الميناء، والحوك، والحالي) من حيث مستوى الرضا السكني، وتدل نتيجة قيمة مربع كاي (٢,٤)، ذات الدلالة الإحصائية (٠,٦٥) بوضوح إلى عدم وجود اختلاف إحصائي بين هذه المديريات الثلاث من حيث مستوى الرضا السكني؛ وهذا يعني أنه على الرغم من وجود تسميات ثلاث للمديريات المكونة لمدينة الحديدة من الناحية الإدارية أو الرسمية، فإن سكان هذه المديريات الثلاث ينتمون لمجتمع إحصائي واحد من حيث مستوى الرضا.

الجدول (١٤)

التباين المكاني للرضا السكني

الرضا السكني			الخصائص
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	
٠,٦٥	٤	٢,٤	مستوى الرضا السكني في المديريات

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

ج - تحديد أهم العوامل المؤثرة على الرضا السكني:

كما اتضح من نتائج العلاقات الثنائية السابقة أن هناك عدداً من المتغيرات التي لها تأثير إحصائي مباشر على تفسير التباين في مستوى الرضا السكني،

وبعض هذه المتغيرات له علاقة إحصائية بعضها بالبعض الآخر بمعزل عن علاقتها بالرضا السكني؛ ولتحديد أهم العوامل المؤثرة على الرضا السكني، تم اختيار المتغيرات ذات العلاقة الإحصائية المباشرة بالرضا السكني، أما المتغيرات التي ليس لها علاقة مباشرة بالرضا السكني - كمستوى التعليم - فلا معنى إحصائياً لإدخالها في نموذج لانحدار متعدد.

ولقد تم استبعاد متغيرين من النموذج، وهما: حجم المسكن (عدد الغرف في المسكن)، والحجم السكاني (عدد السكان في المسكن) رغم علاقتها الإحصائية بالرضا السكني، وتم الاكتفاء بمتغير درجة التزاحم السكاني (عدد سكان المسكن مقسوم على عدد غرف المسكن) كممثل للمتغيرين السابقين؛ وذلك لأنه نتاج قسمة أحدهما على الآخر، فعلاقته بكليهما سوف تكون قوية، مما يؤثر على معاملات الانحدار.

ولتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الرضا السكني تم استخدام (الانحدار المتعدد اللوجستي) (Multiple Logistic Regression)؛ ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي تحويل المتغيرات النوعية (كملكية المنزل) أو ذات المقياس الرتبي (كفئات الدخل) إلى متغيرات صورية (Dummy variable)؛ ويعتبر هذا الأسلوب بديلاً عن الانحدار المتعدد في حالة كون المتغير التابع مكوناً من مستويين أو فئتين (Binary Variable)، كما في هذه الدراسة؛ حيث تم وضع وترميز متغير الرضا السكني في صيغة متغير صوري (راضٍ وأعطى رقم ١، وغير راضٍ وأعطى القيمة صفر)، وبالنسبة لنفسه تم تحويل المتغير المستقل أو المؤثر إلى متغيرات صورية قبل إدخالها في النموذج الإحصائي.

ويحتوي الجدول (١٤) على نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد بأسلوب النموذج المتدرج (Stepwise)، وقد تم ترتيب المتغيرات المستقلة (أو المؤثرة) بحسب قوة تأثيرها أو علاقتها بالرضا السكني؛ وذلك تبعاً لقيم معالم الانحدار المقدرة (B)، ويتضح أن أهم المتغيرات هو نية الانتقال السكني مستقبلاً (التخطيط لتغيير المسكن الحالي)، التي بلغت قيمة معامل الانحدار

المرتبط بها (-٣,٠١) وهو ذو معنوية عالية (٠,٠٠)، وتدل إشارة السالب على أن الأفراد الذين يخططون للانتقال مستقبلاً من مساكنهم الحالية تكون درجة الرضا السكني لديهم منخفضة (أي غير راضين عن مساكنهم) والعكس صحيح؛ وتتدرج بقية المتغيرات من حيث أهميتها في تفسير التباين في الرضا السكني، فيأتي متغير درجة التزامهم، ومتغير مستوى الرضا عن الحي في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث أهمية التأثير بعد متغير نية الانتقال السكني، ثم بعد ذلك يليها على التوالي كل من: الدخل الشهري للعائلة، والعمر، وملكية المسكن، ومدة السكن في المسكن، ويتضح أن أقلها تأثيراً هو مدة السكن في المسكن.

ومن الجدير بالذكر أن إشارات (السالب والموجب) تنسجم مع ما هو متوقع نظرياً؛ حيث نجد أن الدخل، ومستوى الرضا عن الحي، والعمر، وملكية المسكن، ومدة السكن كلها تؤثر بصفة إيجابية في درجة الرضا السكني (أي أن لها علاقة إيجابية بالرضا السكني)، وخلافاً لذلك فإن نية الانتقال السكني، ودرجة التزامهم في السكن ترتبط سلباً بالرضا السكني؛ أي كلما كانت هناك نية لدى أفراد العينة في تغيير المسكن، أو كان هناك زيادة في درجة التزامهم في المسكن، دل ذلك على مستوى متدن من الرضا السكني.

وتدل قيمة مربع كاي (٤٧١,١) ذات الدلالة الإحصائية (٠,٠٠) عند درجة الحرية (٧) على جودة (أو معنوية) النموذج، أي أن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد.

ونستدل من بيانات الجدول (١٥) على أن النموذج نجح في تصنيف ما نسبته (٩٠٪) من الحالات بصفة صحيحة؛ حيث نجد أن من بين الذين أجابوا بأنهم راضون عن مساكنهم، والذين بلغ عددهم (٤٩٤)، تمكن النموذج تقدير ما يقرب من (٩٥٪) بصفة صحيحة أي (٤٦٩ / ٤٩٤ = ٠,٩٤٩ أو حوالي ٩٥٪)، كما بلغت نسبة التصنيف لغير الراضين إلى حوالي (٧٩٪)، وفي كلتا الحالتين يعتبر التصنيف من وجهة النظر الإحصائية تصنيفاً جيداً.

الجدول (١٥)

نتائج الانحدار المتعدد اللوجستي للعلاقة بين مستوى الرضا السكني والمتغيرات المستقلة الأخرى

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري S.E	إحصاء Wald	درجة الحرية	مستوى الدلالة
نية الانتقال السكني	-٣,٠١	٠,٠٢٩	١٠٢,٢٤	١	٠,٠٠
درجة التزامم	-١,٩٢	٠,٣١	٣٨,٩٣	١	٠,٠٠
الرضا عن الحارة	١,٧٤	٠,٢٨	٣٨,٣٣	١	٠,٠٠
الدخل الشهري	١,٥٦	٠,٣٣	٢١,٩٦	١	٠,٠٠
عمر رب الأسرة	١,٣٧	٠,٣٢	١٨,٨١	١	٠,٠٠
ملكية المنزل	١,٢٦	٠,٤١	٩,٤٣	١	٠,٠٠
مدة السكن	٠,٨٦	٠,٣٠	٧,٩١	١	٠,٠٠
نقطة القطع	-٠,٦١	٠,٤١	٢,٢٨		

قيمة مربع كاي (Maximum Likelihood Ch. square) = ٤٧١,١

درجة الحرية = ٧

مستوى الدلالة = ٠,٠٠

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

الجدول (١٦)

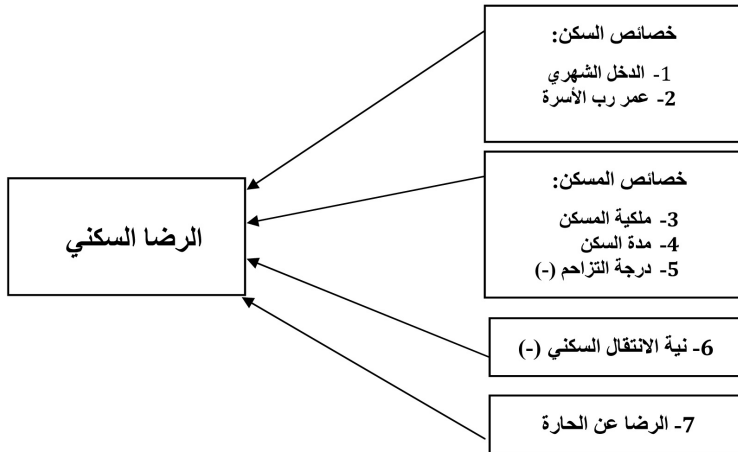
تصنيف الحالات

نسبة التصنيف	المقدر			
	غير راض	راض		
٩٤,٩	٢٥	٤٦٩	راض	الفعلي
٧٩,١	١٥٥	٤١	غير راض	
النسبة الكلية للتصنيف الصحيح = ٩٠,٤				

المصدر: نتائج تحليل البيانات الميدانية (١٤٣٦هـ).

ويمثل الشكل (٧) نموذجاً لأهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإحصائية

بالرضا السكني والموضحة في الجدول رقم (١٥)، ويمكن أن نستدل من هذا النموذج أنه على الرغم من وجود (١٣) متغيراً مستقلاً لها علاقات ثنائية مباشرة بمستوى الرضا السكني، كما اتضح من الجداول السابقة ذات الأرقام (٩ إلى ١٢)؛ فإن العلاقات المتعددة التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة ذاتها أفرزت سبعة متغيرات مستقلة فقط، تمثل أربع مجموعات من المتغيرات المستقلة (خصائص المسكن، وخصائص السكان، والانتقال السكني، والرضا عن الحارة السكنية) التي تم ذكرها في الشكل (١)، ويمكن اعتبار هذا النموذج نموذجاً للرضا السكني في مدينة الحديدة.



المصدر: بيانات الجدول (١٥)

ثامناً – مناقشة النتائج والتوصيات:

يعتبر الرضا السكني أحد المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها المخططون، وصناع القرار، والمسؤولون عن السياسات والإستراتيجيات السكنية؛ كما تحظى دراسة الرضا السكني أيضاً باهتمام العديد من الأكاديميين الذين ينتمون لعلوم مختلفة كالجغرافيا، والاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس، والهندسة المعمارية؛ وما ذلك إلا لأن للمسكن أبعاده المختلفة التي تهتم بها هذه العلوم.

وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف مستوى الرضا السكني والعوامل المؤثرة فيه في مدينة الحديدة، إحدى المدن اليمنية سريعة النمو التي لم تحظ بدراسة سابقة تناولت مدى رضا السكان عن أوضاعهم السكنية؛ على الرغم من حركة الهجرة الداخلية النشطة المتجهة لهذه المدينة، وحركة الانتقال السكني الملحوظة فيها.

ولقد تم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانة من عينة قوامها (٦٩٠) رب أسرة، تم اختيارهم عشوائياً وفق أسلوب العينة المتعددة المراحل، وتم معالجة البيانات وتحليل المتغيرات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية.

وفيما يأتي مناقشة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفقاً لمجموعات العوامل المؤثرة على مستوى الرضا السكني:

أ - مناقشة النتائج:

١ - حركة الانتقال السكني والتقسيم الإداري لمدينة الحديدة:

- دلت النتائج على أنه ليس هناك فروق إحصائية بين سكان المديريات الثلاث التي تقسم على ضوئها مدينة الحديدة إدارياً (الحوك، والحالي، والميناء) من حيث مستوى الرضا السكني؛ مما يشير إلى أن سكان الحديدة يشكلون مجتمعاً واحداً من حيث مستوى درجة الرضا.

- ويتضح من النتائج أن حركة الانتقال السكني السابقة ليس لها علاقة بمستوى الرضا السكني؛ أي أن الأسر التي لم تنتقل من مساكنها خلال العشرين سنة الماضية لا تختلف إحصائياً عن تلك التي انتقلت خلال المدة نفسها؛ مما يشير إلى أن المستقرين (الذين لم ينتقلوا) راضون عن مساكنهم بنفس النسبة تقريباً بأولئك الذين تم انتقالهم أو تغيير مساكنهم. ويعضد ذلك أن أهم أسباب الانتقال واختيار المسكن الحالي هو وجود نواقص في المنزل السابق تم تلافيتها في المسكن الحالي؛ لا سيما من حيث الخصائص المعمارية

للمساكن كسعة المسكن، وهذا يؤيد نظرية العجز السكني وعلاقته بالرضا السكني التي مر ذكرها.

- وخلافاً لحركة الانتقال السكني السابقة تأتي نية الانتقال السكني المستقبلية كأحد أهم المتغيرات المؤثرة على الرضا السكني، فالذين لديهم نية مستقبلية في الانتقال من مسكنهم الحالي، من المتوقع أن يكون مستوى رضا منخفضاً نحو مساكنهم؛ مما يؤدي إلى الانتقال أو إجراء تعديلات على مساكنهم تؤدي بدورها إلى الرفع من مستوى الرضا ومن ثم الاستقرار، وتنسجم هذه النتيجة مع ما وجدته الدراسات السابقة؛ وتؤكد هذه النتيجة - أيضاً - ما ذهبت إليه الدراسات السابقة من اعتبار الرضا السكني مؤثراً مهماً يستدل منه على الحركة المستقبلية للانتقال السكني.

٢ - خصائص السكان:

- دلت النتائج على أهمية الخصائص الاقتصادية (دخل الأسرة، ومدى وجود عمل لدى رب الأسرة) في التأثير على مستوى الرضا السكني، فالأسر ذات الدخل المرتفعة نسبياً أكثر رضا عن مساكنهم من ذوي الدخل المنخفضة، فهم أقدر من غيرهم على الحصول على مساكن مناسبة، أو إجراء تعديلات على مساكنهم الحالية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرضا عنها. والحال كذلك بالنسبة لمدى وجود عمل من عدمه لدى أفراد العينة مقارنة بمن ليس لديهم عمل معين، فمن لديهم أعمال لديهم دخل، ومن ثم لهم القدرة على الحصول على مساكن أفضل، أو القدرة على إجراء تعديلات من شأنها أن تحسن وضعهم السكني؛ مما يزيد من رضاهم عنه؛ وهي نتائج تتفق مع ما وجدته الدراسات السابقة، وما هو متوقع نظرياً.

- ويتضح أيضاً أن مستوى الرضا السكني يزداد إحصائياً مع تقدم عمر رب الأسرة، أي أن كبار السن أكثر رضا عن مساكنهم من الأصغر سناً، ولعل ذلك يشير إلى التكيف مع خصائص المسكن مع مرور الزمن، أو إلى إجراء تعديلات على المسكن، مما يؤدي إلى الرضا السكني، وعدم الرغبة في التغيير.

٣ - خصائص المسكن:

- أثبتت الدراسة أهمية خصائص المسكن كعوامل مؤثرة على الرضا السكني؛ لاسيما ملكية المسكن (كمؤشر اقتصادي)، ومدة السكن في المسكن (كمؤشر للاستقرار)، ودرجة التزامح، وسعة المسكن والحجم السكاني (وهي مؤشرات على الخصائص المعمارية للمسكن). فملكية المسكن تعزز الاستقرار وتزيد من مستوى الرضا السكني، وكذلك الحال في سعة المنزل؛ أما زيادة درجة التزامح وكثرة السكان فلهما علاقة سلبية بالرضا السكني، وبمعنى آخر كلما زاد حجم السكان في المسكن أو زادت درجة التزامح قل مستوى الرضا السكني، وهذه النتائج تتفق إلى حد بعيد مع ما وجدته العديد من الدراسات السابقة، ومع ما هو متوقع نظرياً.

ب - التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يمكن وضع التوصيات العملية والعلمية الآتية:

١ - توصيات عملية:

- نظراً لأن النتائج تشير إلى أهمية الناحية الاقتصادية في زيادة الرضا السكني للأسرة؛ حيث إن ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة أقل رضاً عن مساكنهم مقارنة بمن أوضاعهم الاقتصادية مرتفعة؛ فإن الدراسة توصي بأخذ مستوى الدخل كضابط مهم في اختيار من يسكن في مشاريع سكنية، حالة تأسيسها.
- ونظراً لأن النتائج تدل على أن لمتغير ملكية المنزل علاقة إحصائية وإيجابية بالرضا السكني؛ فإن الدراسة توصي بالتركيز على ملكية المنزل كضابط آخر في حالة اختيار سكان المشاريع السكنية؛ بحيث تكون هناك أفضلية لمن لا يملكون مساكنهم.
- ونظراً لأن غالبية كبيرة من الأسر تسكن في مساكن شعبية، وأن الكثير من هذه المساكن تتميز بارتفاع درجة التزامح السكني (وهي عبارة عن حصيلة عدد السكان مقسومة على عدد الغرف في المسكن

الواحد) فيها، وأن لهذه الدرجة علاقة سلبية بالرضا السكني؛ فإن الدراسة توصي باستحداث برامج على شكل قروض مالية ميسرة تمنح للأسر التي تنوي إجراء بعض الإضافات (كبناء غرف أو أكثر)، أو التعديلات التي من شأنها تخفيف درجة التزاحم السكني، ومن ثم ترفع من مستوى الرضا السكني؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط المشار إليها أعلاه (مستوى الدخل وملكية المنزل).

٢ - توصيات علمية:

نظراً لأن هذه الدراسة أجريت على مدينة ساحلية (مدينة الحديدة) التي قد تختلف عن بعض المدن اليمنية الأخرى في تصميم مساكنها، وربما طبيعة تقييم (أو نظرة) الأسر لمساكنهم، فإن الدراسة توصي بإجراء دراسات مماثلة على مدن أخرى في اليمن؛ ولا سيما المدن الجبلية كالعاصمة صنعاء؛ لتعرف مدى التشابه والاختلاف في نتائج الرضا السكني والعوامل المؤثرة فيه، وللتوصل إلى بعض التعاميم المتعلقة بالموضوع نفسه في المدن اليمنية.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- السالم، صلاح سالم أحمد. (٢٠٠٦). "الهجرة الداخلية إلى مدينة الحديدة للفترة من ١٩٩٤م-٢٠٠٤م". رسالة دكتوراه غير منشورة.
- المطير، عامر بن ناصر. (١٤٢٤هـ). "الأبعاد الجغرافية للمجمعات السكنية وأثرها على درجة الرضا السكني". الرياض. دار الملك عبدالعزيز.
- العشاوي، عبدالحكيم ناصر. (٢٠٠٧). "التطور العمراني لمدينة الحديدة". الجمعية الجغرافية اليمنية. العدد ٤.
- اليوسف، محمد بن طاهر. (٢٠٠٢). "الإسكان الحكومي ونتائج الانتقال السكني في قرى الأحساء بالمملكة العربية السعودية". الجمعية الجغرافية الكويتية. الكويت. العدد ٢٧١.
- التميمي، محمد بن فريح. (١٤٢٢/١٤٢١هـ). "الرضا السكني في مدينة حائل". رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة الملك سعود.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٠٤). النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤. الجمهورية اليمنية.
- الهاشم، هاشمية بنت عباس. (٢٠٠٩). "الرضا السكني لسكان الإسكان الحكومي العام في محافظة القطيف بالمملكة العربية السعودية". رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة الملك سعود.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Al-Gabbani, M.A. (1984). "Community, Residential Satisfaction and Preference in a Rapidly Changing Urban Environment: The case of Riyadh, Saudi Arabia, Unpublished Ph.D. thesis, University of Michigan, Ann Arbor, U.S.A.

- Al-Khars, S. A. (1990). "*Community Structure and Residential Satisfaction in a Transitional Urban Environment with the Emphasis on Residential Relocation: The Case of Al-Hasa*", Unpublished MS thesis, Ling Fahd University, Dhahran, Saudi Arabia.
- Al-Saif, A. J. (1994). "*Residential Satisfaction in Low- Middle and Upper Middle Income Contemporary Saudi Housing Environments, The Case of Riyadh*", Unpublished Ph.D. thesis, Cornell University, U.S.A.
- Al- Yousef, M. T. (1987). "*Relative Residential Satisfaction of Displaced Households: The Impact of Saudi Housing Policy*", Unpublished Ph.D. thesis, University Of Iowa. U.S.A.
- Burt, J.E, G M. Barber, David R. G. H. (2009). "*Elementary Statistics for Geographers*", third edition, Guilford press, New York. U.S.A
- Davis, E.E. and Fine-Davis, M. (1981). "*Predictors of satisfaction with housing and neighborhood: A nationwide study in the Republic of Ireland*", Social Indicators Research, 9:477 - 494 Journal Article, 1981.
- Fried, M. (1982). "*Residential Attachment and Community Satisfaction*", Journal of Social Issues, 38: 107-119.
- Hourihan, K. (1984). "*Context-Dependent Models of Residential Satisfaction An Analysis of Housing Groups in Cork, Ireland*", Environment and Behavior, 16: 369 -
- Speare, Alden. (1974). "*Residential Satisfaction as an Intervening variable In Residential Mobility*", Demography, 11: 173- 185.

